

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



و الاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والثلاثون

١ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجزء الأول)

مشروع التقرير

المقرر: السيد توماس شليزنغر (النمسا)

إضافة

مسائل البرنامج

التقديم المقترن للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨

البرنامج ٢٤ - خدمات الدعم الإداري والمركزي

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها ١٥ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في التقنيات المقترنة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨. وكان موضوعاً عليها المقترنات المتعلقة بالبرنامج ٢٤ - خدمات الدعم الإداري والمركزي.

٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢٤، وأجاب على ما أثير من استفسارات أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أعرب عن رأي مفادة أنه ينبغي التأكيد على الإدارية في التقنيات المقترنة للبرنامج ٢٤. وأعرب عن رأي مفادة أن التسميات في الأمانة العامة هي من الأمور الداخلية التي لا ينبغي أن تنعكس في التقديم المقترن للخطة المتوسطة الأجل. وجرى الإعراب عن شكوك إزاء التقديم المقترن لعنوان البرنامج بتغييره

من "الخدمات الإدارية" إلى "خدمات الدعم الإداري والمركزي". وأشار إلى أن الإدارة العامة جانب هام من السياسة العامة، ولذلك ينبغي تناول التنظيم مقترباً بالإدارة. وعلى هذا الأساس، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي الإبقاء على الاسم الحالي لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وأعرب عن رأي مفاده أنه بالنسبة لمنظمة حكومية دولية مثل الأمم المتحدة، تتسم الشؤون التنظيمية بالمحورية في فعالية وكفاءة عملها، ومن ثم فإنه ليس هناك سبب يدعو إلى تغيير اسم إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إلى إدارة شؤون الإدارة. وذكر أن إدارة شؤون الإدارة هي التسمية المستخدمة عادة في القطاع الخاص، وأن من الخطورة النظر إلى الأمم المتحدة من منظور الشركات الخاصة. وأعرب عن القلق فيما يتعلق بالإدارة التي ستكون مسؤولة الآن عن الشؤون التنظيمية. وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري أن يستعرض مستقبلاً قرار تغيير اسم الإدارة. ومن الناحية الأخرى، أشير إلى أن التغييرات المقترحة تعكس بدقة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛ وأن الهيكل الجديد للبرنامج وكذلك للإدارة سيسمم في تحسين إدارة المنظمة.

٤ - وفيما يتصل بالتنقيح المقترن الوارد في الفقرتين ٢-٢٤ و ٧-٢٤، جرى التشديد على أن الأمانة العامة، في سعيها إلى تحقيق أهداف البرنامج، ينبغي أن تضمن تحقيق تلك الأهداف وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة، والقرارات الصادرة عن الهيئات التشريعية، وعلى أساس الأنظمة والقواعد القائمة. وبناءً عليه، ينبغي إضافة الإشارات ذات الصلة بعد كل اقتراح.

٥ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تأييد الفقرة الجديدة المقترنة ٥-٢٤. وأعرب عن رأي مفاده أن تفويض سلطة الوظائف التنفيذية إلى مديرى البرامج من شأنه أن يكفل تحمل مديرى البرامج المسئولية الكاملة عن الأنشطة الخاضعة لمسؤولياتهم. غير أنه جرى التأكيد على أن هذا التفويض للسلطة يجب أن يقترب بالمساءلة الواضحة؛ وإلا سيتعرض للخطر الامتثال لقرارات الجمعية العامة والأنظمة والقواعد القائمة. وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشرات الأداء فضلاً عن إجراءات المتابعة ذات الصلة هامة.

٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن ولاية إنشاء لجنة السياسة الإدارية هي ولاية مشكوك فيها. كما أثيرت استفسارات عن الطريقة التي سيتم بها تنفيذ الإصلاح الإداري بصورة متساوية في كافة أنحاء الأمانة العامة. وذكر في ذلك السياق أن إصلاح الأمانة العامة ينبغي أن يتم وفقاً لقرارات ومقررات الجمعية العامة تماماً.

٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن إنشاء وحدة لدعم المراقبة في مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أمر هام. غير أنه أعرب عن قدر من الشكوك فيما إذا كان ينبغي وضع هذه الوحدة في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم أم في مكتب الأمين العام.

٨ - وفيما يتعلق بالتنقيح المقترن للفقرة ٨-٢٤ (الفقرة الجديدة ١٢-٢٤)، أشير إلى أن الفقرة الجديدة ١٢-٢٤ (ب) تعكس انحرافاً كبيراً عن الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة، حيث إن التنقيح المقترن سيمكن

إدارة شؤون الإدارة من أن تتخذ قراراً بشأن أي طعن مقدم من الموظفين ضد قرار إداري أو ضد إجراء تأديبي، بدلاً من الترتيب الحالي الذي يقصر دورها على إسداء المشورة إلى الأمين العام في تلك المسائل. وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري الإبقاء على النص الحالي للخطة المتوسطة الأجل على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٩ - قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالموافقة على التبنيات المقترحة للبرنامج ٢٤ - خدمات الدعم الإداري والمركزي، رهنا بالتعديلات التالية:

(أ) يستعاض عن الجملة الأولى من الفقرة ٢-٢٤ بما يلي:

"تسعي الأمانة العامة إلى تحقيق تلك الأهداف، مع الاحترام التام لما تصدره الجمعية العامة من الولايات والقرارات والمقررات ذات الصلة، من خالل:";

(ب) في الجملة الأولى من الفقرة الجديدة ٧-٢٤، وبعد عبارة "فعالية التكاليف"، تدرج عبارة "والمقررات ذات الصلة التي تصدرها الجمعية العامة بشأنها";

(ج) في الفقرة الجديدة ٨-٢٤ (ج)، تدرج عبارة "شفافة و" بعد كلمة "مشاورات";

(د) في الفقرة ٨-٢٤ (د)، يستعاض عن كلمة "تفصيد" بكلمة "وضع": وتضاف في نهاية الجملة عبارة "، مع الاحترام التام لما تصدره الجمعية العامة من الولايات والقرارات والمقررات ذات الصلة";

(ه) في نهاية الفقرة ٨-٢٤ (ز)، تضاف عبارة "، مع الاحترام التام لما تصدره الجمعية العامة من الولايات والقرارات والمقررات ذات الصلة";

(و) يبقى على النص الحالي للفرعية ٨-٢٤ (ب) في الخطة المتوسطة الأجل بدلاً من الفقرة الجديدة المقترحة ١٢-٢٤ (ب).

١٠ - وقررت اللجنة أيضاً أن توصي الجمعية العامة بأن تستعرض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التبنيات المقترحة إدخالها على البرنامج ٢٤.
